ترجمات | قسم الدراسات الدينية | 15 أبريل 2016

الإســـــــلام والديمقراطيّـــــــة

جيمس غولد
ترجمة: حاتم عبيد

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2016
All rights reserved © 2016

الإســـــــلام والديمقراطيّـــــة[1]

بقلم: **جيمس غولد**[2]

ترجمة: **حاتم عبيد**

[1] أُنجزَ هذا البحث لفائدة مركز الاستخبارات والدراسات الأمنيّة، مدرسة نور مانباترسون للشؤون الدوليّة نيابة عن المركز الموحّد لتقويم الإرهاب، خدمة الاستخبارات الأمنيّة الكنديّة، نشر البحث في (CIEMITAC)، مجلّد 2006-1.

[2] جايمس غولد (james Gould): متخصّص في ثقافة الشرق الأوسط، وفي الثقافة الإسلاميّة. اشتغل دبلوماسيّاً في وزارة الخارجيّة الكنديّة طوال ثلاثين عاماً. بدأ تعليمه العالي في قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة تورنتو، وبعد ذلك اتّجه إلى دراسة التاريخ الإسلاميّ في الجامعة الأمريكيّة في القاهرة حيث حصل على الماجستير. وكان موضوع رسالته: (اندلاع الردّة وحملة خالد بن الوليد في وسط الجزيرة العربيّة). أمّا رسالة الدكتوراه، فأنجزها في جامعة أدنبرة في بريطانيا، وكان عنوانها: (دراسة صراعين من صراعات الأمّة وآثارهما على تأويل أدب السيرة). والرسالتان محرّرتان بالإنجليزيّة.

مقدّمة المترجم:

يُخطئ القارئ حين يبحث، في هذا المقال، عن جواب سريع (وهو واجده بين السطور) عن السؤالين اللّذين ألقاهما المؤلّف في أوّل المقال: هل هناك توافق بين الإسلام والديمقراطيّة؟ وهل نقلّل من التطرّف الدينيّ حين نستقدم الديمقراطيّة، والمؤسّسات الديمقراطيّة، إلى العالم الإسلاميّ؟ نعم، ليس مجرّد الجواب عن هذين السؤالين بالإيجاب، أو بالنفي، هو الغاية التي يجري إليها المؤلّف في بحثه، لا، وليس البحث -في تقديري- دفاعاً عن الإسلام، وتبرئةً له من تهمتيْ الاستبداد والتطرّف اللائطتين به، ولا هو من صنْو تلك الكتابات التي تحمل في طيّاتها تقريظاً للديمقراطيّة على النهج اللّيبراليّ الغربيّ؛ بل قيمة البحث وإضافته تكمنان، بالأساس، في الجهد الذي بذله المؤلّف من أجل أن يفهم طبيعة العلاقة بين الإسلام والديمقراطيّة فهماً عميقاً لا يستعجل الجواب، ولا يستسهل المصاعب والعقبات، على نحوٍ يجعلنا لا نرى تلك العلاقة على حقيقتها، ولا نستطيع أن نقلّب فيها النظر من جوانب شتّى.

أجل، من يتمسّك بالتصوّر اللّيبراليّ الغربيّ للديمقراطيّة لن تكون إجابته إلا قطعيّة، من صنو إجابة هنتنغتون، التي عرض لها المؤلّف في غضون البحث، ولن يرى في الدول ذات الأغلبيّة المسلمة إلا تهديداً للديمقراطيّة، ومعاداةً لقيمها، ولن يصعب عليه، بعد ذلك، أن يجد أصواتاً عالية ومسموعة ترفض الديمقراطيّة، وتُحاربها، باسم الإسلام. ولا يختلف عن هذا التوجّه الاختزاليّ أولئك الذين تقودهم الغيرة على الإسلام إلى نوعٍ من التأويل لا يخلو من السذاجة ومن المغالطة في آنٍ معاً، ولا يُقنع أصحاب العقل السليم، عندما ينتهي إلى القول بوجود دولة إسلاميّة ديمقراطيّة، وحين يستعمل، في الحديث عن المبادئ التي قامت عليها الدولة الإسلاميّة، عبارات قريبة من الفهم الغربيّ للديمقراطيّة. ولن يعدم أصحاب هذا التوجّه (على غرار سابقيهم، سواء في الواقع، أم في التاريخ، أم في النصوص) ما يزيّن القول بديمقراطيّة الحكم في الإسلام؛ بل إنّهم ليسوا بعاجزين عن أن يجدوا في أقوال من كنّا نحسبهم من ألدّ أعداء الديمقراطيّة، وخطبهم، مثل الخميني، وآية الله السيستاني، وحتّى أسامة بن لادن، ما لا يدلّ على رفضهم الانتخابات، والحكم الديمقراطيّ.

أجل، من السهل أن تُظهر الإسلام معادياً للديمقراطيّة، وأيسر من ذلك أن تُلبس الحكم الإسلاميّ لبوس النظام الديمقراطيّ، وأصعب من هذا وذاك أن تذهب بعيداً، وأن تُنصت مليّاً إلى التاريخ، وإلى الواقع، وأن تعترف، بدءاً، بأنّ هناك مشكلاً حقيقيّاً في الدول ذات الأغلبيّة المسلمة اسمه مشكل الديمقراطيّة، وأن تحاول، بعد ذلك، أن تجد للمشكل حلاًّ. بهذه الروح المتفهّمة، ينظر المؤلّف في علاقة الإسلام بالديمقراطيّة، منطلقاً من فهم يؤمن بأنّ الديمقراطية لا يمكن أن تتجسّد على أرض الواقع، ولا نستطيع أن نقول: إنّ المواطنين يتمتّعون بها، إلّا إذا توافرت تلك الضمانات التي يشترطها روبار دال، والتي من شأنها أن تحمي الديمقراطيّة، وتؤمّن استمرارها، والتي من أبرزها الحرّية (حرّية التعبير، وحرّية التنظّم في جمعيّات...).

والانطلاق من تلك الضمانات، والتحرّي في مدى توافرها، يجعلاننا لا ننظر بعين الرضا إلى تلك الدول ذات الأغلبيّة المسلمة، التي تَعدّ نفسها ديمقراطيّة، شأن إيران وباكستان... ويجعلاننا، أيضاً، نكتشف، بيسر،

أنّ روح الديمقراطيّة وأساسها غائبان في الدول الإسلاميّة، وهو ما يجعل المرء لا يستطيع أن يتحدّث عن حكم ديمقراطيّ في تلك الدول، إلّا إذا جعل إصبعه في أذنه، وغضّ الطرْف عن جزء مهمّ من الحقيقة.

ولم يدّخر المؤلّف جهداً في البحث عن هذا الذي حدّ من تطوّر الحرّيات في الدول ذات الأغلبيّة المسلمة، ولم يكن الإسلام، في نظر المؤلّف، هو علّة تأخّر المسلمين في هذا الميدان، وليس هو الحلّ عنده، على غرار من رفعوا شعار «الإسلام هو الحلّ». نعم، ليس الإسلام هو الذي يسمح بالحرّيات، ولا هو بالذي يمنعها، ويحرم المسلمين منها؛ بل المشكل (المشكل كلّه) في أنّ الديمقراطيّة تحتاج إلى زعيم يؤمن بها، ويضحّي بمصلحته الذاتيّة من أجل مصلحة الجماعة، وأن يخسر مكاسب كان سيجنيها لو بقي في الحكم.

نعم، تحتاج الديمقراطيّة، في الدول الإسلاميّة، إلى زعيم يتحلّى بتلك الخصال، ويسمح بوجود الحرّيات، ويؤمن بأنّ هناك «معارضة مخلصة»، ولا يسيء الظنّ بمن يخالفه الرأي، ولا يقمع معارضيه، ولا يُجبر عدداً منهم إلى اللّجوء إلى الإسلام، وإلى اختيار العنف والتطرّف حلّاً أخيراً. والمشكل (المشكل كلّه) أنّ أمثال هذا الزعيم غير موجودين، وأنّ السياسة لا تزال، عندنا، شأناً ذاتيّاً قائماً على مبدأ الربح والخسارة؛ رابحٌ مَن يعتلي السلطة، ويظلّ فيها، وخاسرٌ مَن يتركها، ويخرج منها.

ولئن بدا المؤلّف يائساً من أن يأتي الحلّ من الزعيم الذي لا يمكن إزاحته، إلا بموته، أو بالانقلاب عليه، فإنّ في المقال إشارات، غير قليلة، إلى بارقة أمل مصحوبة بكثير من الحذر، والتحفّظ، والخشية. نعم، يعترف المؤلّف بأنّ الأحزاب الإسلاميّة هي المعارضة الوحيدة التي تحسب لها الدولة حساباً، وهي أكثر الأحزاب نشاطاً، وانتظاماً، واستئثاراً بقاعدة شعبيّة عريضة، وهي المستفيدة من القمع الذي تمارسه الأنظمة الاستبداديّة عليها. وهاكم تفسير المؤلّف هذه الفكرة: يمثّل الإسلام جزءاً لا يتجزّأ من حياة المسلمين، التي أُشربت بقيمه، إلى درجة لم يعد فيها المسلم (حتّى ذلك الذي لا يصوم ولا يصلّي) قادراً على أن يضع الدين جانباً، وألّا يتأثّر به في حياته اليوميّة. من هذا المنطلق، يصبح الإسلام ملاذ كثير ممّن أخافتهم الدولة وأحبطتهم، ومن الطبيعيّ، أن تتحوّل المساجد إلى ملجأ لأولئك المضطهدين من الطبقات الوسطى في المجتمع، وأن تجد الدولة نفسها (وهي تواجه الأحزاب الإسلاميّة، وتقمع الإسلام في المساجد) في موقف حرج؛ لأنّها ستقدّم دليلاً لمعارضيها على أنّها تضطهد الدين في أوضح تجلّياته، وأقدس فضاءاته. وحتّى إذا نجحت الدولة في قمع معارضيها، وردّت الفعل بقوّة، فذلك لن يؤدّي إلا إلى إجبار الناشطين السياسيّين إلى الدخول في العمل السرّي، أو مغادرة البلاد، وهو ما يزيد الطين بلّة، ولا يسهم، البتّة، في التخفيف من حدّة المشكل.

ولا ينكر المؤلّف أنّ هذه الأحزاب الإسلاميّة القويّة (مثل حركة الإخوان المسلمين في كلّ من مصر والأردن، وشأن حركة حماس في فلسطين) يمكن أن تحقّق ما يطمح إليه جزء كبير من مواطني الدول ذات الأغلبيّة المسلمة، حسب استطلاعات الرأي التي أجريت في تلك الدول، والتي تبيّن، من خلالها، أنّ تلك الشعوب تتطلّع إلى الديمقراطيّة، وترغب فيها بقوّة، رغبتها في أن يكون للدين دور مهمّ في حياة الناس. ولا ينكر المؤلّف، أيضاً، نجاح تلك الأحزاب الإسلاميّة وغيرها، مثل حزب العدالة والتنمية في تركيا، في استعمال الانتخابات للوصول إلى السلطة، ولكنّه، في الآن ذاته، يحذّر من تحوّل تلك الانتخابات إلى فخّ يقع

فيه المجتمع، حين يصدّق الأحزاب الإسلاميّة زعمها بأنّها تراهن على الحرّيات. فالخوف (الخوف كلّه) من أن تكون الانتخابات مطيّة الإسلاميّين إلى السلطة، فإذا اعتلوها غيّروا قواعد اللّعبة، وأداروا وجوههم عن الديمقراطيّة، وتشبّثوا، كسابقيهم، بالحكم. خشيةٌ تتحمّل الأحزاب الإسلاميّة مسؤوليّة زرعها في نفوس الناس، لموقف زعمائها المتناقض من الديمقراطيّة، ولا سبيل إلى تبديد تلك المخاوف المشروعة إلا إذا أثبتت تلك الأحزاب وفاءها التامّ للديمقراطيّة، وأقامت الدليل على أنّها تؤمن حقّاً وصدقاً بها، سواء كانت خارج الحكم، أم حين تعتلي سدّته. ما أشبه اليوم بالبارحة! وما أصدق هذا الكلام، الذي كتبه المؤلّف سنة (2006م) على ما شهده صعود الأحزاب الإسلاميّة إلى السلطة من انتعاش وانتكاس في عدد من الدول العربيّة، إثر ثورات الربيع العربيّ.

ولا نعدم في البحث إشارات خاطفة إلى وجوه أخرى من اللّقاء، الذي يمكن أن يحصل بين الإسلام والديمقراطيّة. نعم، لا يتردّد المؤلّف في القول إنّنا نعدم في الإسلام تفاصيل تخصّ نظام الحكم، وكيفيّة إدارة شؤونه، تُسعفنا في بناء دولة ديمقراطيّة على النهج الغربيّ، ولكنّ ذلك لا يمنع، في تقديره، من أن نعثر في التأويلات المعتدلة للقرآن، وفي التاريخ، على مبادئ عامّة يمكن أن تمثّل نواة حكم رشيد تلائم النظام الديمقراطيّ، وتستطيع (إذا قام عليها نظام الحكم في الدول ذات الأغلبيّة المسلمة) أن تمتصّ مخاوف المواطنين، وتقلّل من شعورهم بالإحباط، وتحدّ من فرارهم إلى الدين، وتستوعب المتطرّفين، وتقنعهم بأنّه لم يعد هناك حاجة إلى حمل السلاح. بهذا يتحوّل الإسلام إلى قوّة بانية، وإلى عنصر إيجابيّ في المجتمع، بدل أن يظلّ عنصراً خارجيّاً لا خيار للأحزاب المتكلّمة باسمه إلا العنف. والمؤلّف حذرٌ هنا، فلم يفته أن ينبّه إلى أنّ قيام نظام على مثل تلك المبادئ، لا يعني، بالضرورة، أنّه سيكون ديمقراطيّاً بالمعنى اللّيبراليّ الغربيّ، ولا يفوتنا أن نسأل بدورنا: هل يعني ذلك إشارة ضمنيّة من المؤلّف إلى أنّ الديمقراطيّة على النهج الغربيّ اللّيبراليّ ما هي إلا تصريف من تصريفات أخرى ممكنة؟ وهل مثل تلك الصيغ والتصريفات، إن وجدت، ستلبّي حاجات مواطني الدول الإسلاميّة وتطلّعاتها نحو الديمقراطيّة؟ أسئلة نلقيها، على أمل أن نجد لها في قادم الأيّام أجوبة تُنهي الحيرة، وتضع حدّاً لهذه المفارقة التي لا تزال تؤرّق ضمير المسلم المعاصر، كلّما استحضر في ذهنه طرفيها: الإسلام والديمقراطيّة.

النصّ المترجم:

«لقد قيل لنا إنّ الديمقراطيّة هي أسوأ أشكال الحكم، باستثناء أشكال أخرى كنّا نجرّبها من وقت إلى آخر» (ونستن س. تشرشل).

يهدف هذا الملفّ إلى الجواب عن سؤالين كبيرين:

هل هناك توافق بين الإسلام والديمقراطيّة؟ وهل نقلّل من التطرّف الدينيّ، حين نستقدم الديمقراطيّة، والمؤسّسات الديمقراطيّة، إلى العالم الإسلاميّ؟

الجواب، ببساطة، عن السؤالين يكون: نعم؛ لأنّ الديمقراطية تحمل معها حلولاً أخرى غير تلك الحلول المتمثّلة في التطرّف، والعنف الموجّه إلى الأشخاص، والمعارض لكلّ من سياسة الحكومة، التي تمسك بزمام السلطة، ولممارساتها. ولكنّ الأمر لا يكون بتلك السهولة، حين نفسّر تلك الإجابة، وحتّى لو كان بين السؤالين علاقة، فإنّ كلّ واحد منهما يجب أن يُعالج بمفرده.

ما المقصود بكلمة ديمقراطيّة؟

يحسن الانطلاق ممّا تعنيه الكلمة في حدّ ذاتها، ما دمنا غير متّفقين حول تعريفها، باعتبارها نظاماً سياسيّاً، وهاكم التعريف الذي يقدّمه معجم أكسفورد:

الديمقراطيّة: هي ممارسة الشعب الحكم؛ أي هي شكل من أشكال الحكم تكون فيه السلطة السياديّة ممّا يمارسه الشعب، ويكون ذلك: إمّا مباشرة؛ أي عن طريق هذا الشعب، مثلما هو الأمر في الجمهوريّات الصغيرة قديماً، وإمّا عن طريق ممثّليه المنتخبين. والمصطلح يكتنفه، كثيراً، في الاستعمال، غموض، عندما يدلّ على وضع اجتماعيّ يتمتّع الجميع فيه بحقوق متساوية، من غير أن تقوم بينهم فروق وراثيّة، أو عشوائيّة، ومن غير أن يميّز بعضهم من بعض رتبةً، أو أهمّيةً. إنّها دولة أو جماعة يكون فيها الحكم على عاتق الشعب برمّته.

ويسعى فريق آخر إلى تناول المسألة بعرض مكوّنات الديمقراطيّة، وأبرز هذه المكوّنات هي الآتي:

- حكومة مسؤولة.
- أولويّة الحقّ.
- حرّية الاختلاف السياسيّ.

والرأي، عند روبير، أنّ معاينة وجود ضمانات مؤسّساتيّة يجب أن تأتي قبل إقرارنا بأنّ المواطنين يعيشون في ظلّ الديمقراطيّة؛ وهذه الضمانات هي:

حرّية تكوين المنظّمات، والانضمام إليها.

حرّية التعبير.

الحقّ في الانتخاب.

التأهّل للمناصب العامّة.

حقّ القادة السياسيّين في المنافسة من أجل الحصول على دعم، وعلى أصوات.

وجود مصادر أخرى للمعلومة.

انتخابات حرّة ونزيهة.

وتجدر ملاحظة أنّ العديد من المعلّقين يقيمون تطابقاً بين كلمتي الحرّية والديمقراطيّة، ويجنحون إلى اعتبار هذين المصطلحين من قبيل المصطلحات التي يحلّ الواحد منها محلّ الآخر؛ فالرئيس ج. و. بوش، على سبيل المثال، أعلن، في خطابه الموجّه إلى المؤسّسة الوطنيّة للديمقراطيّة: «لقد شهدت الحرّية خلال جيل، أو أكثر بقليل، تطوّراً سريعاً، لم تشهد مثله، قطّ، خلال (2500) سنة من وجود الديمقراطيّة».

هل هناك توافق بين الإسلام والديمقراطيّة؟

حين يقرأ المرء الصحف، أو يسمع التعاليق الدائرة على الشؤون العالميّة، يفهم، كثيراً، ويتبادر إلى ذهنه، في الغالب؛ أنّ الأمر ليس على تلك الحال. وقد أطلق صمويل هنتنغتون في السنوات التسعين صيحة فزع، عندما نشر (**صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالميّ**)، وهو كتاب قدّم فيه، بوثوق، تنبّؤاته حول العالم. فقد لاحظ، على الصعيد السياسيّ، أنّ تركيا والباكستان، وإن استطاعتا، إلى حدّ ما، ادّعاء أنّ لهما شرعيّة ديمقراطيّة، فإنّ سائر الدول الإسلاميّة ليست، في الغالب، ديمقراطيّة؛ فهي إمّا ملوكيّة، وإمّا قائمة على نظام الحزب الواحد، أو على نظام عسكريّ، أو على دكتاتوريّة الأفراد، أو هي توليف بين تلك العناصر كلّها؛ فجميع تلك الأنظمة يرتكز، في العموم، على قاعدة محدّدة، هي الروابط العائليّة، أو العشيرة، أو القبيلة. ويستند صمويل في حجّته إلى حقيقة مفادها أنّ هؤلاء الأشخاص لا يشبهوننا فحسب؛ بل هم يعارضون قيمنا الديمقراطيّة الأساسيّة. وقد لاحظ هنتغنتون، على غرار آخرين، أنّ مفهوم الديمقراطيّة على النهج الغربيّ يثير مقاومة في مناطق أخرى من العالم، وأنّ المواجهة تتجلّى، أكثر ما تتجلّى، في المناطق الخاضعة للإسلام.

والموقف نفسه نلحظه على الوجه الآخر من العملة؛ فقد أقرّ أحد علماء الدين الإيرانيّين (وهو يقلّب النظر في أزمة دستورية جدّت في بلده في بداية القرن العشرين) أنّ الإسلام والديمقراطيّة غير متناسبين، مادام الناس ليسوا على قدم المساواة، وأنّ وجود هيئة تشريعيّة غير مجد، جرّاء الطبيعة الشموليّة للشريعة الإسلاميّة. وقد تمّ، في عهد غير بعيد، التعبير عن موقف شبيه من لدن علي بلحاج، وهو أستاذ جزائريّ في

إحدى المدارس الثانويّة، وداعية من دعاة الإسلام في آن معاً. وعلي بلحاج (في سياقنا هذا) قائد جبهة الإنقاذ الإسلاميّ (FIS)، وقد كان ذلك، حين أعلن أن الديمقراطيّة ليست مفهوماً إسلاميّاً. ولعلّ التصريحات الأكثر قوّة حول هذا الموضوع تلك التي تعزا إلى أبي مصعب الزرقاويّ رأس المتمرّدين السنّة في العراق؛ فقد ندّد، قبل أن تجرى انتخابات مرتقبة، بالديمقراطيّة، واعتبرها «مبدأ من مبادئ الشرّ».

وعلى الرغم من ذلك، تظل الديمقراطيّة، في تقدير عدد من العلماء المسلمين، مثالاً مهمّاً من مُثل الإسلام، شريطة أن يقع إخضاعها، في كلّ آن وحين، للتشريع الدينيّ. ولا تكاد تخلو التعليقات الإسلاميّة، سواء تلك المعتدلة، أم المتطرّفة، من التشديد على رجحان كفّة الشريعة على كفّة الحكم. فطاعة وليّ الأمر، الذي يتلقّى سلطته من الله، غير واجبة، إلّا إذا حصر أعماله في الإشراف على إدارة الشريعة، فإذا تصرّف على غير ذلك الوجه، عُدّ كافراً، ومن ثمّ وجب على المسلمين المؤمنين الخروج عليه. وهاكم ما يبرّر في الأصل جزءاً كبيراً من العنف الذي أصاب العالم الإسلاميّ، والذي تجسّد، على سبيل المثال، في الجزائر خلال سنوات التسعين.

ومن المتّفق عليه عموماً (على الرغم من بعض الاختلافات) اعتبار الدولة الإسلاميّة محتوية، بالضرورة، على ثلاثة مكوّنات هي: جماعة المسلمين، وسيادة القانون الإسلاميّ (الشريعة)، وفرد يقود الجماعة، ويطبّق الشريعة، ويلقّب، في الغالب، بالخليفة. ولكن توجد اختلافات عميقة بين تصوّر الدولة الإسلاميّة عند المفكّرين المسلمين، والمفهوم النمطيّ للدولة الديمقراطيّة في الغرب.

فالسيادة والسلطة النهائيّتان هما، في آخر الأمر، ممّا يملكه الله، وليستا من أمر «الشعب»، ولا هما من أمر «الأمّة»، والعمل التشريعيّ ليس جزءاً من النظام، ما دامت القوانين الممكنة والضروريّة كلّها قد خلقها الله، وانتقلت عن طريق الرسول إلى الناس في شكل قرآن. وتُعدّ فكرة «انتخاب» شخص، أو أشخاص يكلّفون بممارسة السلطة، ممّا يليق بأن يندرج ضمن مجلس الشورى، وينظّم من طرفه؛ وهو مصطلح عادةً ما يترجم بـ«التشاور»، وهذا مفهوم يحيل على أكثر المرجعيّات المعصومة من الخطأ، وفكرة «التشاور» تنحدر من القرآن نفسه:

[وأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ] [الشورى 42: 38].

[وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ المُتَوَكِّلِينَ] [آل عمران 3: 159].

وأفعال النبي، الذي يُعدّ المصدر الثاني المهمّ في فهم تطبيق الشريعة، لا تحدّد بوضوح نظام الحكم المفضّل عنده، ولم يكن ذلك ليمثّل هاجساً حقيقيّاً؛ فقد كان محمّد، على غرار عصره، أوتقراطيّاً في حكمه، فيما زعم بعض الشرّاح أنّ ميثاق المدينة (وهي معاهدة أبرمها الرسول مع أربع عشرة جماعة من غير المسلمين ممّن يعيشون في المدينة) أنّ هذا الميثاق يحتوي على «كلّ مظاهر التعدّد»، ويعرض لمبادئ «المساواة في المسائل الدنيويّة»، بينما يشكّ آخرون في وجود هذه المعاهدة، وفي استخدامها، في آنٍ معاً.

وعلى الرغم من ذلك، أسفرت هذه المبادئ (وهي، على الأرجح، مبادئ عامّة) عن مفهوم ربّما يكون من أكثر مفاهيم الدولة الإسلاميّة حداثة وتشدّداً؛ فقد أبدى سيّد قطب اعتراضات على مفهوم السيادة الشعبيّة، مؤكّداً أنّ الحاكميّة لله. وعلى الرغم من قوله إنّ المسلمين يجب أن يشاركوا في إدارة شؤونهم الخاصّة، فإنّه لم يحدّد منهجاً معيّناً في تطبيق هذا المبدأ، فقد كان يعتقد بأنّ الأمّة الإسلاميّة هي، في جوهرها، ديمقراطيّة بسبب مبدأ الشورى. أمّا فيما يخصّ التشاور: كيف يتمّ القيام به، ومع من يكون، فإنّ الأمر يبقى غامضاً. فسيّد قطب، ومفكّرون آخرون على شاكلته، يرفضون الفكرة القائلة بالحقّ العامّ في الانتخاب؛ لأنّ ذلك يعني أنّ السيادة الإلهيّة لن تكون مطلقة، وأنّ السلطة العليا ستكون بيد الشعب.

وقد وجد تفسير سيّد قطب الحكم الإسلاميّ أصداء عند علماء آخرين، مثل معاصره المودوديّ، الذي شدّد على متصوّر الحاكميّة لله، حتّى وصل به الأمر إلى القول إنّ الدولة نفسها هي الخليفة، أو هي، حسب تعبيره، «وصيّ» الله. ويرى المودوديّ أنّ الغلبة ستكون، شيئاً فشيئاً، للإسلام، وأنّ الدولة الإسلاميّة ستُبنى بفضل جهود أشخاص ورعين يغيّرون النظام من الداخل، وهؤلاء ينشئون جماعات إسلاميّة ينبثق منها تيّار إيديولوجيّ يصبح ذا أثر قويّ، لكي يحدث تغيّرات اجتماعيّة تتمّ بوسائل سلميّة.

ومع ذلك، حتّى لو وافق المتطرّفون على المبادئ المذكورة أعلاه، فإنّ منهم من سيؤوّل تطبيق تلك المبادئ بعبارات قريبة من الفهم الذي نحمله، من غير أن ينكر، في المنطلق، مزايا النظام الديمقراطيّ.

فآية الله الخميني في إيران (وهو الذي لم يكن، من دون منازع، ظهيراً للديمقراطيّة اللّيبيراليّة الغربيّة) لم يرَ من الصالح ترك مؤسّسة المجمع التشريعيّ، والتخلّي عن الانتخابات، بما في ذلك حقّ الذكر والأنثى في التصويت.

وقد دعا آية الله السيستانيّ (رجل الدين الشيعيّ الأشهر، والأكثر نفوذاً في العراق) الناس، في أكثر من مناسبة، إلى إجراء انتخابات حرّة وديمقراطيّة تقوم على مبدأ «صوت لكلّ شخص»، وعلى دستور يكتبه ممثّلون منتخبون، ويوافق عليه استفتاء شعبيّ، معتبراً ذلك كلّه خطوة أولى في إخراج التحالف الغربيّ من بلده.

وعلى الرغم من وجود نزعة واضحة نحو العنف في الماضي، فإنّ الإخوان المسلمين، في كلّ من مصر والأردن، والتنظيم المتفرّع منهما في فلسطين (نعني بذلك منظّمة حماس)؛ إنّ هؤلاء استخدموا، على حدّ سواء، المسار الديمقراطيّ. ويبقى، بعد ذلك، أن نحدّد إلى أيّ مدى كانوا صادقين في تعلّقهم بالديمقراطيّة؛ فهناك خشية من أن يكون في الأمر خدعة استعملت للوصول إلى السلطة، وأنّ ذلك لا يغيّر من جوهر سياساتهم. أمّا إذا كانوا صادقين، فذلك يشير إلى أنّ هناك تصوّراً جديداً للقرآن، وتأويلاً لتوجيهاته أكثر اعتدالاً.

وحتّى أسامة بن لادن (وهو الذي يتراءى، في الغالب، أكثر الناس تشدّداً) توجّه برسالة مفتوحة إلى الشعب الأمريكيّ أشار فيها إلى الأحداث التي جدّت في الجزائر حيث حرم الحزب الإسلاميّ من انتخابات

«حرّة ونزيهة». وهو ما يعني أنّ الديمقراطيّة والانتخاب أمران مقبولان. فابن لادن لم يهاجم المجهودات المبذولة من أجل ممارسة الديمقراطيّة، بقدر ما هاجم ردود أفعال أولئك الذين وقفوا ضدّ الشعب.

فإذا كانت المسألة، في كلّ ما ذكرنا، مسألة تأويل، فلِمَ لم تكن لنا ديمقراطيّة إسلاميّة؟ حسناً، لنقل إنّ هناك ديمقراطيّة؛ فتركيا حملت إلى السلطة، سنة (2002م)، حزباً ذا نزعة إسلاميّة، نعني حزب العدالة والتنمية (AKP)، الذي قدّم نفسه على أنّه يتكوّن من محافظين معتدلين ينتمون إلى اليمين، ويعتمد التوليف بين مكوّنات الإسلام، والقيم العلمانيّة للديمقراطيّة التقليدية في تركيا. وتتفوّق إيران في مستوى تطبيق الديمقراطيّة على جميع جيرانها، ما عدا تركيا، على الرغم من أنّها لا تزال تعاني مخاض صراع بين المحافظين والإصلاحيّين، وتفرض قيوداً على المترشّحين. على الرغم من ذلك، تقع إيران فريسة للفساد ولانتهاكات ضدّ حقوق الإنسان، ولتعطيل كثير من الحرّيات التي تميّز المجتمع الديمقراطيّ.

فليس الإسلام هو الذي يحدّ من تطوّر الحرّيات الديمقراطيّة في البلدان ذات الأغلبيّة المسلمة، وإنّما هي عوامل سياسية محضة، تتّصل، مباشرةً، برغبة أيّ نظام سلطويّ في البقاء في الحكم، وبخشيته من فقدان ذلك الحكم.

وتُعدّ السياسة، في أغلب الدول الإسلاميّة، شأناً ذاتيّاً استناداً إلى المبدأ الآتي: أنا في الحكم، وعليّ أن أحافظ عليه، حتى أحمي نفسي، وأحمي كلّاً من عائلتي، وعشيرتي، وقبيلتي، وجماعتي العرقيّة، وحزبي، ومجموعة أقراني، وثروتي الشخصيّة، وقدرتي على أن أجمع ثروة أكثر. إنّه وضع يقوم على ثنائيّة رابح - خاسر. إن فزتم، خسرتُ كلّ شيء، ومن ثمّ، لا أستطيع أن أدعكم تربحون، ولو قليلاً؛ لأنّ حجمي سيتضاءل، ويمكنكم أن تستغلّوا ضعفي هذا.

إنّ مفهوم المعارضة «المخلصة» غير موجود، وغير مفهوم، وهذه الفجوة تكفي وحدها كي تفسّر لنا، في أغلب الأحيان، لماذا يكون القمع هو جواب النظام عن الأفكار المعارضة له، ولماذا لا يمكن تغيير النظام إلّا بموت الزعيم، أو بحدوث انقلاب.

فليست قيود الإسلام هي التي تحدّ من الديمقراطيّة في الدول الإسلاميّة، وما علينا إلّا أن نقارن بين العناصر الأساسيّة المذكورة أسفله، وهذه الضمانات المؤسّساتيّة التي يعرضها م. دال:

1- حكومة مسؤولة:

على الرغم من أنّ النظام الإسلاميّ لا يحتاج، نظرياً، إلى مجلس تشريعيّ، فإنّه، في الحقيقة، يحتوي على قائد، وأشخاص يستشيرهم. ولمّا كانت مهمّة القائد تتمثّل في الإشراف على تطبيق الشريعة الدينيّة، وكانت الحاكميّة كلّها بيد الله، فإنّ هذا القائد مسؤول أمام الله. ويوجد، على صعيد الممارسة، مجالس تشريعيّة في دول إسلاميّة، شأن إيران، وتركيا، وباكستان، والمشرّعون لا يرفضون تحمّل المسؤوليّة أمام الشعب، ماداموا يذعنون لإعادة الانتخاب في فترات محدّدة.

2- علويّة القانون:

هذا العنصر حاضر بوضوح، ما دام تطبيق الشريعة الدينيّة مهمّة تضطلع بها حكومة إسلاميّة.

3- حرّية الاختلاف السياسيّ:

يصعب تطبيق هذا العنصر، ولكنّ الجماعة مدعوّة إلى أن تردّ الفعل إذا لم يؤدّ القائد مهمّته المتمثّلة في الاكتفاء بإدارة الشريعة الدينيّة. وهناك، أيضاً، حديث (تلخيص لأقوال النبيّ محمّد) بالاستناد إليه تُعدّ كلمة الحقّ التي تُقال للحاكم الظالم من أرقى أشكال الجهاد، وحتّى لو لم يكن لهذا الحديث أساس من الصحّة، فقد حظي بانتشار واسع، وهكذا يمكن القول إنّ هذا العنصر متوافر.

وحتّى في حال انتصارنا للرأي القائل بوجود عناصر الديمقراطيّة الثلاثة، التي عرضنا لها أعلاه، فإنّ الأمر سيجري على نحو مختلف إزاء العناصر التي عرضها روبير دال (Robert Dahl) تحت مسمّى «الضمانات المؤسّساتيّة الحاسمة»؛ نعني بذلك حرّية إنشاء المنظّمات، والانتساب إليها، وحرّية التعبير، والحقّ في التصويت... إلخ.

وسيكون من الصعب العثور على واحدة من هذه الحرّيات، أو على أخرى، في أيّ بلد من البلدان ذات الأغلبيّة المسلمة، وحتّى في البلدان التي تعلن نفسها «حرّة»، إنّ عدداً من هذه المبادئ، أو كلّها، كان تطبيقها محدوداً، أو كان عهد الناس بها غير بعيد؛ فما من مبدأ من تلك المبادئ بضارب في العمق بجذور إلى درجة يستطيع فيها أن يقاوم النظام الحاليّ، أو المستقبليّ، إن كان هذا النظام يرى بقاءه في تلك المبادئ.

إنّ هذه العناصر الحاسمة لا علاقة لها، البتّة، بالإسلام، فمدار الأمر على حرّيات بعينها تُعدّ من الخصائص التي يتّسم بها المجتمع الديمقراطيّ، وهي تتطلّب رقابة يمارسها الزعيم. فإذا رغب قائد سياسيّ، أو نظام من الأنظمة، في أن يسمح بأن يكون لهذه الحرّيات مكان في الواقع لا على الأوراق، فإنّه قادر على ذلك، ولكنّه سيعرّض منصبه في السلطة للخطر؛ إذ سيصبح الزعيم، أو النظام، خاضعين لإجراءات يمكن أن تقوده إلى التخلّي عن منصبه. وقلّة من أولئك الزعماء السياسيّين في البلدان ذات الأغلبيّة المسلمة من كانوا على استعداد للقيام بذلك.

«إذا لم يكن هناك بدٌّ من إدخال الديمقراطية، والمؤسّسات الديمقراطيّة، إلى العالم الإسلاميّ، فهل سيحدّ ذلك من التطرّف الدينيّ؟».

ما من شكّ في أنّ هذا هو الرأي الذي يتبنّاه العديد من الزعماء السياسيّين الغربيّين، وفي أنّ ذلك يمثّل جزءاً كبيراً من الأساس الذي تقوم عليه سياستهم تجاه العالم الإسلاميّ. فمع انهيار الاتّحاد السوفييتيّ، أمسى تعزيز الديمقراطيّة محوراً رئيساً، وهو، أيضاً، عند كلّ من الرئيس الأسبق بوش، والرئيس كلينتون، مهمّة جليلة، ولكنّ ذلك جرى في سياق الجمهوريّات الجديدة في أوربّا الشرقيّة. أمّا في ظلّ نظام الرئيس الحالي ج. و. بوش، وعلى إثر أحداث (11 أيلول/ سبتمبر 2001م)، فإنّ تعزيز الديمقراطيّة، وحقوق الإنسان،

التي تُعدّ استراتيجية متدرّجة للحرّية، تمّ الإعلان عنها، باعتبارها ركيزة أساسيّة في السياسة الأمريكيّة في الشرق الأوسط. وقد ذكرت وزيرة الخارجيّة كونداليزا رايس، في خطاب ألقته في مصر، في منتصف عام (2005م):

«لقد كان بلدي، منذ السنوات الستيّن، يبحث عن الاستقرار في هذه المنطقة، هنا في الشرق الأوسط، وكان ذلك على حساب الديمقراطيّة، ونحن لم نحقّق لا هذا ولا ذاك. وها نحن، الآن، ننطلق في مسار مختلف؛ إنّنا نؤيّد تطلّعات كلّ الناس إلى الديمقراطيّة، وحتّى في كندا، نصّ بيان السياسة الكنديّة العالميّة لسنة (2005م) على أنّ تعزيز الديمقراطيّة، واحترام حقوق الإنسان، هما أفضل سلاح في ترسانتنا لمقاومة الإرهاب».

إذا أمكننا أن نقبل بهذا فما المشكل؟

إنّ معظم الأنظمة الإسلاميّة ليست، مثلما أشرنا سلفاً، ديمقراطيّة، حتّى بالمعنى الأكثر ليبراليّة. وبغضّ الطرْف عن «الوجه» الإيجابيّ الذي نجريه على هذا المفهوم، فإنّه من غير المرجّح أنّ أمّة إسلاميّة تبدأ في تبنّي نظام حكم ديمقراطيّ، سواء في المدى القصير، أم في المدى المتوسّط، وحتّى الدول التي تعدّها فريدم هاوس (حرّة)، شأن إندونيسيا، والسنغال، ومالي، تفتقر إلى بعض من السمات التي نعدّها نحن في الغرب ممّا ليس منه بدّ من أجل إقامة دولة ديمقراطيّة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المواطنين، في الدول ذات الأغلبيّة المسلمة، يظنّون أنّهم ينعمون بقدر لا بأس به من الحرّية، ويكون ذلك، على الأقلّ، في المسائل الفرديّة، أو الشخصيّة، من قبيل حرّية التنقّل، وحرّية الزواج، وحرّية الملكيّة، وكذلك حرّية الجماعات الأقلّية في ممارسة ثقافاتها.

وفي الآن ذاته، تقرّ استطلاعات الرأي كلّها بأنّ مواطني العالم الإسلاميّ، قاطبةً، يتطلّعون إلى الديمقراطيّة. ويقدّم مركز أبحاث بيو في خدمة الشعب والصحافة دعماً كبيراً لمزيد من الحرّيات الديمقراطيّة؛ نعني حرّية التعبير والصحافة، وانتخابات نزيهة، ونظام قضائيّ عادل. وقد عبّر المستجوبون (في أربعة عشر بلداً استهدفها الاستبيان، وكانت، على التوالي، خاضعة لأغلبيّة، أو لأقلّية، مسلمة) عن أملهم في أن ينهض الدين بدور أكبر في الحياة السياسيّة في تلك البلدان؛ بل لوحظ في الباكستان أنّ (75%) من المستجوبين كانوا يأملون أن يلعب الإسلام دوراً جليلاً.

وقد كشف الاستبيان المعروف بمسح القيم العالميّة، والذي أجري في ما بين (1999 و2002م) في كلّ من الجزائر، ومصر، والأردن، والمغرب، وهي الدول العربيّة الأكثر سكّاناً، وتتمثّل في مملكتين وجمهوريّتين؛ كشف أنّ (93%) في الجزائر، و(98%) في مصر، ممّن تمّ استجوابهم، كانوا على اتّفاق في الإقرار بأنّ الديمقراطيّة كانت وسيلة «ممتازة»، أو «جيّدة»، لحكم بلدانهم. وكان هناك في كلّ حالة عدد مهمّ من المستجوبين يرى أنّ الديمقراطيّة ستكون مفيدة «جدّاً» أكثر من كونها مفيدة «إلى حدّ مّا»، وحين تمّ التوسّع في الاستبيان ليشتمل على (75) دولة، حتّى تُجرى المقارنة بين المعطيات المتحصّل عليها داخل

الدول ذات الأغلبيّة المسلمة من جهة، وداخل البلدان الأخرى الموجودة في العيّنة، حين تمّ ذلك، اكتشف أنّ من أفضل المؤشّرات التي نروز بها، على صعيد عالميّ، دعم الديمقراطيّة، يقوم على أن نعرف ما إذا كان البلد المعنيّ بالدرس واقعاً تحت الهيمنة المسلمة، وهل الدعم المقدّم للديمقراطيّة لم يكن مسألة تتعلّق بالجنس، أو بالتعليم، أو حتّى بالعمر. كلّ ما في الأمر أنّ المسلمين يرغبون في الديمقراطيّة، ربّما لشعور بالخيبة يداخلهم؛ ولأنّ رغبتهم فيها تفوق رغبة غيرهم!

ومع ذلك، يواجه كثير من الناس، في جميع أنحاء العالم الإسلاميّ، بيئة سياسيّة قمعيّة، على نحو يكون فيه الإسلام هو ملاذهم؛ فقد نشأ هؤلاء في ثقافة أشربت بقيم الإسلام، وكان تعليمهم الأوّل (وهو، في الغالب، التعليم الوحيد الذي تلقّوه) تمّ تأمينه من لدن معلّم دينيّ، في مسجد محليّ، أو في مدرسة دينيّة، وقد مثّل الإسلام عنصراً لا يتجزّأ من حياتهم، وكان قيمة لا جدال فيها، وليس من الممكن إنكارها، أو وضعها جانباً. وحتّى أولئك الذين لا يطبّقون تعاليم الدين، فلا يصلّون، ولا يصومون، قد يكونون واقعين، بصورة واعية، تحت أثر دينهم في أنشطتهم اليوميّة أكثر من سكّان أوربا الغربيّة، أو سكّان أمريكا الشماليّة، منذ المئتي سنة الأخيرة.

وإنّه لمن الصعب بمكان أن يواجه النظام (أيّ نظام كان) الإسلام، باعتباره قوّة سياسيّة، لما يحتله الإسلام من مكانة في قلوب المسلمين؛ ولأنّ أكثر الأمم ذات الأغلبيّة المسلمة أعلنت، رسميّاً، أنّ «الإسلام هو دين الدولة». وممّا يترتّب على ذلك أنّ قوى حفظ النظام تجد نفسها في مأزق، حين تتمركز المعارضة حول المسجد، وحول المدرسة، أو حول الجماعة المصلّية؛ فهل يجب التصدّي للمظاهر المرئيّة للدين؟ هل يجب أن نستخدم من قوّات الأمن أكثرها تدخّلاً، وأن نزجّ بجماعات تُعدّ خائنة، أو علينا أن نظلّ في حالة انتظار؟ يمكن القول، حسب اللّغة التي نصطلح عليها، إنّ الأنظمة وضعت في مواجهة موقف ذي إكراهات مضاعفة.

ومهما يكن ردّ الفعل، فإنّ المعارضة تحصل إمّا على: أ- الدليل بأنّ النظام يضطهد، على مرأى ومسمع من الناس، مكوّناً أساسيّاً من مكوّنات المجتمع، وهو ما يقود إلى مزيد من عمليّات التجنيد، وإمّا على: ب- ما يكفي من الوقت، كي تنتظم وتقوى. وفي العموم، كانت المعارضة الإسلاميّة (ولاسيّما في البدايات) تدرك أنّ لها من الوقت والمكان ما كانت في حاجة إليه.

وما من شكّ في أنّ الجماعات الإسلاميّة تواجه ردّ فعل عنيفاً، عادةً يكون بعد تجاوز حدّ هو إلى الآن محترم من الطرفين؛ ففي مصر، على سبيل المثال، وخلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، بدأت جماعات صغيرة كان يُصطلح عليها بـ«الأصوليّين» تصبح قويّة، ويبدو أنّ المراقبين الأجانب أدركوا أنّ هناك اتّفاقاً بين «الأصوليّين» والسلطات المسؤولة عن الأمن. وعلى الرغم من أنّ الجماعات كانت تحت مراقبة قوّات النظام، وربّما كانت مخترقة، وتتمّ مضايقتها إلى حدّ مّا، على الرغم من ذلك، لم يقع التصدّي لها، على الأقلّ، جرّاء انتقادها، علناً، الرئيس، أو دعوتها إلى استخدام العنف دعماً لرغبتها في الإصلاح. وقد كان ردّ فعل الحكومة قويّاً وسريعاً ومفاجئاً، ولئن أثمر التدخّل جملة من النتائج، فقد كان له آثار جانبيّة

غير سارّة تمثّلت في دخول العناصر المتطرّفة من الحركة الإسلاميّة في العمل السرّي، أو في مغادرتها البلاد، وهو ما لم يخفّف من حدّة المشكل.

يقدّم الإسلام في المجال السياسيّ الحديث حلّاً بسيطاً يتفهّم المشكلات التي يعاني منها المسلمون، وكثيراً ما يُنظر إلى المواطن العاديّ على أنّه مظلوم، أو مقموع، أو يشعر بالرعب أمام فساد السلطة، الذي يبدو منتشراً (الفساد، كما نراه، يمكن أن يجاوز بقليل التحديث، أو التغريب، الثقافيّ، ولكنّ العديد من هذه العناصر تتعارض والقيم الإسلاميّة التقليديّة).

يقدّم الإسلام جواباً؛ وفي الواقع كان «الإسلام هو الحلّ» شعاراً سياسيّاً ما انفكّ يستخدم من لدن الناشطين المسلمين، الذين انتظموا في جماعات في كامل أنحاء العالم الإسلاميّ، منذ اختراعه من الإخوان المسلمين في مصر في منتصف القرن العشرين. وقد مثّل هذا الشعار، في عدد من السياقات، برنامجاً للحزب، وكان يتكرّر على اللّسان دون تفاصيل، عندما تُطلب إيضاحات حول السياسة الماليّة، أو الاجتماعيّة، للجماعة، وفي نظر أتباع الحسّ السياسيّ السليم، تبدو هذه الجملة ساذجة، ويبدو هذا الشعار لا يُسمن ولا يغني من جوع، على الرغم من أنّه وجد صدى عند كثير من الناس، الذين يعتقدون بأنّ الضرائب ستنخفض، والقيود المفروضة على الأنشطة الشخصيّة ستزول، والإغراءات التي تفسد الشباب، وتضعفه، ستختفي، إن خضعنا للقيود التي يفرضها علينا الإيمان، واحترمنا قيمه.

لا يقدّم الإسلام تعليمات، أو خطّة مفصّلة، حول الطريقة التي نبني بها، ونصون، دولة حديثة تكون ناجعة وديمقراطيّة. لكنّه يكشف، في الواقع، بفضل تفاسير العلماء، ودروس التاريخ، مبادئ قادرة على أن تفرز وتعزّز مكوّنات حكم رشيد، نراها ملائمة لنظام ديمقراطيّ؛ نعني، على وجه الخصوص، سيادة القانون، وحرّية التعبير، وحاجة القادة لكي يكونوا مسؤولين أمام من هم تحت قيادتهم.

وهذه المبادئ ستكون مفهومة، ومرحّباً بها، من الجميع؛ فهي توفّر العناصر الضروريّة للحكم الرشيد، التي من شأنها أن تخفّف من الإحباط ومن الخوف المنتشريْن انتشاراً واسعاً في صفوف الطبقات الوسطى من المسلمين. وحتّى إذا نهض نظام على هذه القيم، ولم يكن بالضرورة من صنو الديمقراطيّة الليبراليّة الغربيّة، فإنه سيحدّ من حاجة عموم الناس إلى أن يهرعوا إلى الإسلام، ولن يحتاج النشطاء، حتى المتطرّفين المسلمين؛ إلى حمل السلاح؛ بل سيكون من الممكن استيعابهم في نظام الحكم. على هذا النحو، يمكن للإسلام أن يشكّل عنصراً إيجابيّاً في المجتمع، بدل أن يكون عنصراً خارجيّاً ليس له من خيار إلا اللجوء إلى العنف.

ماذا عن «فخ الانتخابات الحرة الوحيدة»؟

يشيع الاعتقاد، في الوقت الحاضر، بأنّ الأحزاب الإسلاميّة، في معظم البلدان ذات الأغلبيّة المسلمة، تحاول المراهنة على الحرّيات، أو على ما يسمّيه دال «الضمانات المؤسّساتية». وليس من قبيل المبالغة القول: إنّ الأحزاب الدينيّة تمثّل، في كلّ بلد من البلدان ذات الأغلبيّة المسلمة، المعارضة الوحيدة التي تحظى

بصدقيّة النظام القائم في السلطة. وتلك الأحزاب، عادةً، تكون نشطة، ومنظّمة تنظيماً محكماً، وذات جمهور واسع.

ومع ذلك، غالباً ما يُقال، أو هناك خشية مستمرّة، من أنّ في فوز هذه الأحزاب إشارةً إلى نهاية هذه الحرّيات، وهو ما يجسّد «فخّ الانتخابات الحرّة»؛ فما إن يعتلي الإسلاميّون سدّة الحكم السلطة، حتّى يغيّروا القواعد على نحو لا يتسنّى فيه لأيّ حزب، ولا لأيّ فصيل آخر، أن يطردهم ديمقراطيّاً من السلطة. ففي مصر، تدعو كتب الإخوان المسلمين وخطبهم إلى مناهضة الديمقراطيّة، التي يعدّونها نظاماً انتخابيّاً غربيّاً فاسداً، وإن كانوا، في بعض الحالات، يضيفون أنّ الديمقراطيّة يمكن السماح بها مؤقّتاً، باعتبارها «وسيلة تستخدم للوصول إلى هدف مّا». ومع ذلك، فإنّ جماعة الإخوان المسلمين قدّمت إلى البرلمان مرشّحين منتخبين، وهذا التناقض لا يسهم، البتّة، في تبديد المخاوف، التي مفادها أنّ هؤلاء الأشخاص وأمثالهم ليسوا صادقين، حين يقرّون بأنّهم يرضخون للضرورة التي تدعو إلى «اتّباع القواعد».

وإذا كانت الأدلّة على ذلك ضعيفة، فهي تُشير في الظاهر إلى أنّ الناشطين الإسلاميّين يمكن أن يكونوا جادّين عندما يثبتون أنّهم سيستجيبون للإجراءات القانونيّة في بلادهم من أجل الوصول إلى السلطة. ففي تركيا، حيث تمّ انتخاب حزب إسلاميّ انتخاباً حرّاً في عام (2002م)، لم يسعَ أيّ أحد إلى تغيير الدستور. أمّا في إيران، حيث أطيح بالعاهل المستبدّ في عام (1979م)، عن طريق انقلابٍ شجّعه وقاده زعماء دين، وحلّ محلّه دولة ثيوقراطية، فقد تمتّع السكّان بالحرّيات، وحظوا بامتيازات سياسيّة لم يحظَ بأكثر منها في الدول ذات الأغلبيّة المسلمة، إلا أولئك المواطنون في إندونيسيا وتركيا. ولقد حقّق كلّ من حركة حماس، وجماعة الإخوان المسلمين، نجاحات باهرة، على الرغم من العرقلة التي كان يقوم بها النظام، والتي كانت، في الغالب، يائسة؛ وتعدّ حركة حماس المنتصر الفعليّ الوحيد، وهي المهيّأة لتشكيل حكومة، ولكن -وإلى حدّ كتابة هذه الأسطر- تظلّ المجموعتان، على حدّ سواء، وفيّتين لمبادئ الديمقراطيّة.

قراءات أخرى:

يبدو أنّ الكتابة عن العلاقة بين الإسلام والديمقراطيّة أمست، في العقود الأخيرة، من قبيل الموضة؛ فالبحث الدائر على عبارة «الإسلام والديمقراطيّة»، في محرّك «جوجل»، يعطيك نحو (234000) نتيجة. أمّا إذا أدخلنا عبارة «الديمقراطيّة الإسلاميّة»، فالمجموع يبلغ (76000). وعدد هائل من هذه المواقع، إن لم تكن كلّها، يدّعي امتلاك «الحقيقة»، ولكن علينا توخّي الحذر. وما من شكّ في أنّ الإنترنت يمكن أن يوفر لنا فرص الحصول على الكتب، وإلى البيانات، والخطب، والمنشورات، والوثائق الإخباريّة، التي لا يمكن الحصول عليها عن طرق وسائل أخرى. ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا التحفّظات المتعلّقة باستعمالها؛ فموضوع مثل هذا الموضوع الدقيق، والمثير للعواطف، يمكن أن تتولّد عنه حجج معقولة وبيّنة لا تصمد حين نُمعن فيها النظر.

وتوجد في وسائل الإعلام المطبوعة مجموعة من الوثائق في غاية التنوّع تؤيّد هذا الجانب، أو ذاك، من المسألة. ومن يروم دراسة أكثر تعمّقاً حول التصوّر الإسلاميّ للديمقراطيّة، فدونه كتاب العربي صدّيقي يبدأ

به، ألا وهو: (**البحث عن ديمقراطيّة عربيّة: الخطابات والخطابات المضادّة**) (2004م). وأمّا من أراد أن يفهم تأمّلات مختلف المفكّرين السياسيّين المسلمين، فدونه الكتاب الذي أشرف عليه جون إسبوزيتو (John L. Esposito) المعنون بـ (**أصوات منبعثة من الإسلام**) (1983م)؛ فهذا الكتاب (على الرغم من تقادم عهده نسبيًا) يمثّل مقدّمة ممتازة. وهناك مجلّات متخصّصة، مثل مجلّة الشرق الأوسط، ومجلّة الديمقراطيّة، مثلما توجد دوريّات من أعلى طراز، من قبيل شؤون خارجيّة، تُصدر، في كثير من الأحيان، مقالات حول هذه المجالات.

ويجدر بنا أن نشير إلى أنّ مجلّة الديمقراطيّة نشرت مجلّدين في غاية الأهميّة كلاهما من إنجاز لاري دايموند (Larry Diamond)، ومارك ف. بلاتنر (Marc F. Plattner)، ودانيال برومبرغ (Daniel Brumberg). يحتوي المجلّد الأوّل (**الإسلام والديمقراطيّة في الشرق الأوسط**) (2003م) على مجموعة ممتازة من الكتابات التي يُوصى بقراءتها. وأمّا المجلّد الثاني (**أديان العالم والديمقراطيّة**) (2005م)، فيستعيد، في قسمه الدائر على الإسلام، مقالات نشرت في المجلّد الأوّل، بينما يعدّ المقال الأوّل (الدين والديمقراطيّة، والتوأم التسامح»، وهو لألفريد ستابن (Alfred Stepan)، قراءة مثيرة لاهتمام العلمانيّين الذين لا يكادون يتصدّون لمسألة الدين والديمقراطيّة.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2016

All rights reserved © 2016